

نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الأربعاء
التاريخ:	٢٠٢١-٣-١٠

«الأعلى للقضاء»:

ترقية 78 من القضاة وأعضاء النيابة

وافق المجلس الأعلى للقضاء برئاسة المستشار أحمد العجيل على ترقية رجال القضاء، وأعضاء النيابة العامة، إلى درجة قاض من الدرجة الأولى، ورئيس نيابة من الفئة «ب»، وعددهم 78. وتأتي هذه الموافقة بعد أن استوفى كل منهم شروط الترقية، وذلك اعتباراً من الأول من أبريل 2020، وذلك تمهيداً لاستصدار المرسوم الأميري الخاص بهم، وفيما يلي أسماؤهم:



- 2 - علي عادل الهندال وكيل نيابة (ب).
- 3 - طلال سمير الفليح وكيل نيابة (ب).
- 4 - عبدالهادي سعد الهاجري وكيل نيابة (ب).
- 5 - عمران صادق عبدالرحيم وكيل نيابة (ب).
- 6 - عبدالمحسن صبيح غلوم وكيل نيابة (ب).
- 7 - محمد عجيل الشمسي وكيل نيابة (ب).
- 8 - يوسف يعقوب الجليبي وكيل نيابة (ب).
- 9 - عبدالله خالد الجابر وكيل نيابة (ب).
- 10 - طلال عبد اللطيف الدعيج وكيل نيابة (ب).
- 11 - خالد سليمان الصلال وكيل نيابة (ب).
- 12 - يوسف عبدالعزيز الكندري وكيل نيابة (ب).
- 13 - بدر ناصر الماجد وكيل نيابة (ب).
- 14 - ضاري سعود المطيري وكيل نيابة (ب).
- 15 - عبد الله وليد الخلف وكيل نيابة (ب).
- 16 - عبدالمحسن زيد العنزي وكيل نيابة (ب).
- 17 - عبدالله دخين العدواني وكيل نيابة (ب).
- 18 - بدر أنور المطاوعة وكيل نيابة (ب).
- 19 - عبدالمحسن خالد الهاشم وكيل نيابة (ب).
- 20 - فيصل محمد عيد سالم الغانم وكيل نيابة (ب).
- 21 - أحمد إباد العودة وكيل نيابة (ب).
- 22 - حمد خالد الرغيب وكيل نيابة (ب).
- 23 - عبدالله إبراهيم السند وكيل نيابة (ب).
- 24 - فهد مبخوت العجمي وكيل نيابة (ب).
- 25 - خالد عبدالله الزعبي وكيل نيابة (ب).
- 26 - مبارك مشعل الزمانان وكيل نيابة (ب).
- 27 - فيصل نواف الدبحاني وكيل نيابة (ب).
- 28 - راشد سعد الحليه وكيل نيابة (ب).
- 29 - عبدالله لافي العازمي وكيل نيابة (ب).
- 30 - فرج عبد المنعم صغير وكيل نيابة (ب).
- 31 - محمد فلاح الهاجري وكيل نيابة (ب).
- 32 - عبدالله عبدالعزيز المقهوي وكيل نيابة (ب).
- 33 - عبدالله نجيب ملا محمد وكيل نيابة (ب).
- 34 - براك عماد العصيمي وكيل نيابة (ب).
- 35 - وليد علي العازمي وكيل نيابة (ب).
- 36 - خليفة جمال الخلفي وكيل نيابة (ب).
- 37 - عبدالعزيز مساعد السويلم وكيل نيابة (ب).
- 38 - محمد أنور الدوب وكيل نيابة (ب).
- 39 - عبدالرحمن محمد الزامل وكيل نيابة (ب).
- 40 - عبدالوهاب جمعة بوعركي وكيل نيابة (ب).
- 41 - فامر عبد التويمير وكيل نيابة (ب).
- 42 - محمد ناصر العمران وكيل نيابة (ب).
- 43 - وقيان نجيب الوقيان وكيل نيابة (ب).
- 44 - عبدالعزيز ناصر المزيد وكيل نيابة (ب).
- 45 - عبدالعزيز سيد فيصل الطبطبائي وكيل نيابة (ب).
- 46 - معاذ إبراهيم الملا وكيل نيابة (ب).
- 47 - بدر سليمان الدليجان وكيل نيابة (ب).

- 21 - محمد سالم الغريب قاض من الدرجة الأولى.
 - 22 - فهد عوض الديحاني قاض من الدرجة الأولى.
 - 23 - سليمان عبد الله بن يوسف قاض من الدرجة الأولى.
 - 24 - عيسى محمد الشطي قاض من الدرجة الأولى.
 - 25 - غازي محمد المطيري قاض من الدرجة الأولى.
 - 26 - عمر حسين العتال قاض من الدرجة الأولى.
 - 27 - وليد خالد الشاهين الربيع قاض من الدرجة الأولى.
 - 28 - سليمان عبدالعزيز العجيري قاض من الدرجة الأولى.
 - 29 - حمد أحمد الوزان قاض من الدرجة الأولى.
 - 30 - ضياء الدين مصطفى نور حسين رئيس نيابة (ب).
 - 31 - هاني إبراهيم عبد المجيد رئيس نيابة (ب).
- كما وافق المجلس الأعلى للقضاء على ترقية كل من التالية أسماؤهم إلى درجة وكيل نيابة من الفئة «ب»، وذلك اعتباراً من 21 مارس 2021:
- 1 - خالد حسن العنزي وكيل نيابة (ب).

- 1 - أحمد صالح العمر قاض من الدرجة الأولى.
- 2 - عمران محمد الكندري قاض من الدرجة الأولى.
- 3 - محمد جاسم الدخيل قاض من الدرجة الأولى.
- 4 - عبدالله غازي السمار قاض من الدرجة الأولى.
- 5 - محمد عبدالعزيز الربيعه قاض من الدرجة الأولى.
- 6 - عبدالوهاب عمر المعيلي قاض من الدرجة الأولى.
- 7 - عبدالعزيز عباس الخياط قاض من الدرجة الأولى.
- 8 - عبدالله موسى أبوعليان قاض من الدرجة الأولى.
- 9 - محمد حاجي خضير حاجيه قاض من الدرجة الأولى.
- 10 - فيصل دهيم الرشدي قاض من الدرجة الأولى.
- 11 - عبدالله خضر بارون قاض من الدرجة الأولى.
- 12 - عبد الله صلاح العثمان قاض من الدرجة الأولى.
- 13 - محمود مشاري الشامسي رئيس نيابة (ب).
- 14 - طلال بدر العازمي قاض من الدرجة الأولى.
- 15 - علي حسن شمس الدين قاض من الدرجة الأولى.
- 16 - محمد سليمان الصلال قاض من الدرجة الأولى.
- 17 - يوسف إبراهيم العسوس قاض من الدرجة الأولى.
- 18 - خالد وليد الصقر قاض من الدرجة الأولى.
- 19 - يوسف عيسى سعد المقهوي قاض من الدرجة الأولى.
- 20 - فراس مساعد بورسلي قاض من الدرجة الأولى.

مصدر ل القبس: خطة تكويت القضاء مستمرة.. وتأهيل كوادر وطنية

مبارك حبيب

قال مصدر مطلع لـ «القبس» إن المجلس الأعلى للقضاء لديه خطة متكاملة ودراسة وافية يسيّر عليها في تكويت القضاء، مبيّناً أن هذه الترتيبات تساهم بشكل كبير في إكمال النهج المراد تطبيقه. واستدرك المصدر قائلاً: إن تكويت القضاء من أولويات السلطة القضائية، خصوصاً أن هناك خبرات كبيرة من القضاة الموجودين على سدة العدالة، الأمر الذي سيساهم بشكل كبير في أن ينهل القضاة الجدد ووكلاء النيابة من تجارب سابقهم.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٣	١٧٠٤٣

31 منهم إلى درجة قاض من الدرجة الأولى و47 إلى رئيس نيابة من الفئة "ب"

المجلس الأعلى للقضاء: ترقية 78 من رجال القضاء وأعضاء النيابة

32- عبدالله عبدالعزيز المقهوي وكيل نيابة (ب).
33- عبدالله نجيب ملا محمد وكيل نيابة (ب).
34- براك عماد العصيمي وكيل نيابة (ب).
35- وليد علي العازمي وكيل نيابة (ب).
36- خليفة جمال الخليفي وكيل نيابة (ب).
37- عبدالعزيز مساعد السويلم وكيل نيابة (ب).
38- محمد أنور الدوب وكيل نيابة (ب).
39- عبدالرحمن محمد الزامل وكيل نيابة (ب).
40- عبدالوهاب جمعة بوعركي وكيل نيابة (ب).
41- ناصر عيد التويمير وكيل نيابة (ب).
42- محمد ناصر العمران وكيل نيابة (ب).
43- وقيان نجيب الوقيان وكيل نيابة (ب).
44- عبدالعزيز ناصر المزيد وكيل نيابة (ب).
45- عبدالعزيز سيد فيصل الطبطنائي وكيل نيابة (ب).
46- معاذ إبراهيم الملا وكيل نيابة (ب).
47- بدر سليمان الدليجان وكيل نيابة (ب).

16- عبدالمحسن زيد العنزي وكيل نيابة (ب).
17- عبدالله دخين العدوانى وكيل نيابة (ب).
18- بدر أنور المطاوعة وكيل نيابة (ب).
19- عبدالمحسن خالد الهاشم وكيل نيابة (ب).
20- فيصل محمد عبد سالم الغانم وكيل نيابة (ب).
21- أحمد إياد العودة وكيل نيابة (ب).
22- حمد خالد الرغيب وكيل نيابة (ب).
23- عبدالله إبراهيم السند وكيل نيابة (ب).
24- فهد منبخت العجمي وكيل نيابة (ب).
25- خالد عبدالله الزعبي وكيل نيابة (ب).
26- مبارك مشعل الزمانان وكيل نيابة (ب).
27- فيصل نواف الديحاني وكيل نيابة (ب).
28- راشد سعد الحليلة وكيل نيابة (ب).
29- عبدالله لافي العازمي وكيل نيابة (ب).
30- فرج عبدالمنعم صغير وكيل نيابة (ب).
31- محمد فلاح الهاجري وكيل نيابة (ب).

وكيل نيابة من الفئة (ب) وذلك اعتباراً من 21 مارس 2021:
1- خالد حسن العنزي وكيل نيابة (ب).
2- علي عادل الهندال وكيل نيابة (ب).
3- طلال سمير الفليج وكيل نيابة (ب).
4- عبدالهادي سعد الهاجري وكيل نيابة (ب).
5- عمران صادق عبدالرحيم وكيل نيابة (ب).
6- عبدالمحسن صبيح غلوم وكيل نيابة (ب).
7- محمد عجبل النشمي وكيل نيابة (ب).
8- يوسف يعقوب الجليبي وكيل نيابة (ب).
9- عبدالله خالد الجابر وكيل نيابة (ب).
10- طلال عبد اللطيف الدعيج وكيل نيابة (ب).
11- خالد سليمان الصلال وكيل نيابة (ب).
12- يوسف عبدالعزيز الكندري وكيل نيابة (ب).
13- بدر ناصر الماجد وكيل نيابة (ب).
14- ضاري سعود المطيري وكيل نيابة (ب).
15- عبدالله وليد الخلف وكيل نيابة (ب).

19- يوسف عيسى سعد المقهوي قاض من الدرجة الأولى.
20- فراس مساعد بورسلي قاض من الدرجة الأولى.
21- محمد سالم الغريب قاض من الدرجة الأولى.
22- فهد عوض الديحاني قاض من الدرجة الأولى.
23- سليمان عبدالله بن يوسف قاض من الدرجة الأولى.
24- عيسى محمد الشطي قاض من الدرجة الأولى.
25- غازي محمد المطيري قاض من الدرجة الأولى.
26- عمر حسين العتال قاض من الدرجة الأولى.
27- وليد خالد الشاهين الربيع قاض من الدرجة الأولى.
28- سليمان عبدالعزيز العجيري قاض من الدرجة الأولى.
29- حمد أحمد الوزان قاض من الدرجة الأولى.
30- ضياء الدين مصطفى نور حسين رئيس نيابة (ب).
31- هاني إبراهيم عبد المجيد رئيس نيابة (ب).
كما وافق المجلس الأعلى للقضاء على ترقية كل من التالية أسماؤهم إلى درجة



المستشار أحمد العجيل

وافق المجلس الأعلى للقضاء برئاسة المستشار أحمد العجيل على ترقية رجال القضاء وأعضاء النيابة العامة إلى درجة قاض من الدرجة الأولى ورئيس نيابة من الفئة "ب".

وتأتي هذه الموافقة بعد أن استوفى كل منهم شروط الترقية، وذلك اعتباراً من الأول من أبريل 2020، وذلك تمهيداً لاستصدار المرسوم الأميري الخاص بهم وفيما يلي أسماؤهم:

1- أحمد صالح العمر قاض من الدرجة الأولى.
2- عمران محمد الكندري قاض من الدرجة الأولى.
3- محمد جاسم الدخيل قاض من الدرجة الأولى.
4- عبدالله غازي السمار قاض من الدرجة الأولى.
5- محمد عبدالعزيز الربيعه قاض من الدرجة الأولى.
6- عبدالوهاب عمر المعيلي قاض من الدرجة الأولى.
7- عبدالعزيز عباس الخياط قاض من الدرجة الأولى.
8- عبدالله موسى أبو عليان قاض من الدرجة الأولى.
9- محمد حاجي خضير حاجيه قاض من الدرجة الأولى.
10- فيصل دهم الرشيدى قاض من الدرجة الأولى.
11- عبدالله خضر بارون قاض من الدرجة الأولى.
12- عبدالله صلاح العثمان قاض من الدرجة الأولى.
13- حمود مشاري الشامى رئيس نيابة (ب).
14- طلال بدر العازمي قاض من الدرجة الأولى.
15- علي حسن شمس الدين قاض من الدرجة الأولى.
16- محمد سليمان الصلال قاض من الدرجة الأولى.
17- يوسف إبراهيم العسوسى قاض من الدرجة الأولى.
18- خالد وليد الصقر قاض من الدرجة الأولى.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٧	١٦١١٣

المسعد: مكافحة الجرائم مسؤولية تكاملية دولية

ألقى كلمة الكويت أمام الجلسات العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر

المبذولة نحو تنظيم هذا الاجتماع في الظروف الاستثنائية بسبب انتشار فيروس كورونا «كوفيد 19»، مثمنا جهود المندوب الدائم لليابان لدى الامم المتحدة في فيينا السفير تكاشي هاكورا وجميع الوفود التي شاركت في مشاورات اعلان كيوتو وتوصلت الى صياغة توافقية هامة يتم التطلع الى تنفيذ مبادئها بتعاون وتنسيق دولي مشترك.

كما أشاد بجهود دولة قطر في دعمها اللامحدود نحو تحقيق مبادئ واستراتيجيات العمل التي ارساها اعلان الدوحة الصادر من المؤتمر السابق، وللدول كافة التي اتخذت من ذلك الاعلان منهاجا سارت عليه في مناهضة جميع اشكال الجريمة خلال السنوات الخمس الماضية.

لحقوق الإنسان، بالإضافة لقانون لحق الاطلاع على المعلومات.

مكافحة الإرهاب

وبشأن مكافحة الإرهاب، شدد على أن الكويت واكبت الاجراءات المعتمدة في هذا الصدد من خلال تطبيقات عملية تضمن فعالية مكافحة على المستوى الوطني وذلك بموجب القانون الصادر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتشكيل ثلاثة كيانات جديدة لتطبيقه هي وحدة التحريات المالية ولجنة وطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تضم كافة الجهات الوطنية وتعمل على تطبيق استراتيجية شاملة في هذا الصدد، ولجنة لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب وتمويله.

ووجه المسعد الشكر إلى الحكومة اليابانية ووزيرة العدل اليابانية يوكو كاميكawa رئيسة المؤتمر والأمانة العامة للمؤتمر على جهودهم

منع ومكافحة الجرائم تعد مسؤولية تكاملية بين الدول تنعقد من خلال الاتفاقيات الدولية أو التشريعات الوطنية المساندة، لافتا إلى إعداد مشروع قانون وطني يعنى بمسائل المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجزائية لتكون الاجراءات المتعلقة بالمساعدة واضحة الخطوات للمنفذين وكذلك للدول الطالبة.

وأوضح أن الكويت وفي اطار التنمية المستدامة وتعزيز سيادة القانون اعتمدت خطة التنمية الوطنية تطبيقاً لرؤية الكويت 2035، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 1/70 لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، مشيراً إلى أنه في اطار المواكبة التشريعية لتلك الأهداف صدر في الكويت عدة قوانين، أبرزها إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية بالإضافة إلى قانون حقوق الطفل وقانون آخر بشأن إنشاء الديوان الوطني

أكد المحامي العام الأول المستشار بدر المسعد أن الكويت أولت اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بمكافحة الجرائم الإلكترونية ضمن جهودها لمنع تفشي جميع أنواع الجرائم العابرة للحدود الوطنية، مشيراً إلى أن الكويت أصدرت قانونا بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات كأساس تشريعي على المستوى الوطني، مردفا: كما ساندت التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة جميع الاستخدامات الإلكترونية غير المشروعة من خلال إطار دولي شامل تحت مظلة الأمم المتحدة ووفق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 74/247 «بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية».

وأشار المسعد، في كلمة الكويت امام اعمال الجلسات العامة لمؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في كيوتو اليابان، إلى أن المساعي الدولية في شأن

الكويت واكبت
الإجراءات المعتمدة
في مكافحة الإرهاب
من خلال تطبيقات
عملية تضمن
فعاليتها

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٣	٤٦٧٧

«العدل»: مكافحة الجريمة المستحدثة والعابرة للحدود

من خلالها ارساء المبادئ القانونية الدولية والتي تعد لاحقا منهاجا متعدد المكونات تتم عبره صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للدول في مكافحة الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية. وذكرت ان هذا المشاركة تمت ضمن الجلسة العامة الاولى للمؤتمر والتي تم فيها تركيز وزير العدل اليابانية ايوكو كاميكواو كرئيس للمؤتمر. وافادت ان أعمال المؤتمر تنعقد تحت شعار (النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون نحو تحقيق خطة الامم المتحدة لعام 2030).

شاركت الكويت بوفد رسمي برئاسة وزارة العدل يرأسه المحامي العام الأول بدر المسعد في أعمال مؤتمر الامم المتحدة الـ 14 لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في مدينة كيوتو اليابانية خلال الفترة من 7 إلى 12 مارس الحالي عبر تقنية الاتصال المرئي. وقالت (العدل) في بيان ان هذه المشاركة تأتي في اطار تعزيز دور الكويت الريادي بالمحافل الدولية من خلال تواجدها الفعال والمستمر في مثل هذه المؤتمرات الفنية ذات الطابع القانوني. ووضحت ان هذه المؤتمرات يتم

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٣	٤٢٣٣

«هوشة» في مجمع المحاكم بين محامية ومواطن

الأول التي اتضح أنها محامية أيضاً، وحصل ما حصل إلى أن تمت السيطرة على الموقف. وقال المصدر «بالاستعلام عن المواطن تبين أنه مطلوب على ذمة أربع قضايا جنائية وصادر ضده أحكام بالسجن، وأحيل إلى تنفيذ الأحكام تمهيداً لنقله إلى السجن المركزي، فيما أحيلت المحاميتان إلى المخفر لتسجيل قضية».

صارت في جنبات مجمع المحاكم! ففي مشهد «غير قانوني»، حدثت هوشة بين محامية ومواطن مطلوب في مجمع محاكم الرقعي تخللها اعتداء بالضرب والسب. ووفق ما نقله مصدر أمني لـ«الراي»، فإن طرفي المشاجرة مواطن ومحامية، وفي أثناء تبادل الشتم والضرب بينهما تدخلت ابنة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٢١	١٥١١١

الساير يوجه 5 أسئلة برلمانية إلى وزراء العدل والصحة و«شؤون مجلس الوزراء»

العمل بالتعميم (135) لسنة 2020 حتى نهاية أبريل، وقبل انتهاء مدة تعديد العمل بالتعميم الأخير صدر التعميم (14) لسنة 2021 بتاريخ 2021/2/4 بإيقاف منح الإجازات الدورية لكافة موظفي الوزارة اعتباراً من تاريخ 2021/2/7 ولدة ثلاث شهور.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- أسباب إيقاف العمل بالتعميم (8) لسنة 2021 لموظفي الوزارة من غير العاملين ضمن الفرق العاملة في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا وشمول موظفي الوزارة كافة بالتعميم (14) لسنة 2021 دون استثناء الفئات التي لا تباشر العمل في مجال الوقاية والعلاج لجائحة كورونا.

2- ما كان القانون والقرارات تجبب للوزير في حالة الطوارئ استدعاء الكوادر الطبية والعاملين في البيئة الترفيهية والطب المساعد والوظائف الإدارية أثناء إجازاتهم الدورية والغائبا، المشار إليها الإجازة الدورية؟

سؤال إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، نص على ما يلي:

بالإشارة إلى العقد المبرم في تاريخ 2016/10/19 الذي وقعه السيد رئيس الشؤون المالية والإدارية في اليونان الأميري طرف أو وشركة (A&A Consulting) ممثلاً عنها الوكيل المحلي مؤسسة المجموعة السابعة للتجارة العامة والمقاولات طرف ثان في شأن تقديم خدمات استشارية إلى إدارة المراكز الثقافية ومتاحف حديقة الشهيد بمبلغ قدره واحد وخمسون مليوناً وستمئة ألف دينار كويتي.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:
1- صورة ضوئية عن العقد المشار إليه.

2- هل أعلن عن فتح باب استقبال عرض الشركات لتقديم الخدمات الاستشارية المشار إليها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن الإعلان، وصور ضوئية عن جميع العروض المقدمة.

3- ما كانت المدة المحددة لإنجاز أعمال الخدمات الاستشارية بموجب العقد من تاريخ أمر المباشرة في العمل هي خمس سنوات شاملة فترة التحضير للأعمال، يرجى تزويدي بما يفيد تاريخ مباشرة العمل.

4- صورة ضوئية عن أوامر صرف المبلغ مشفوعاً بها الأعمال التي تمت نظير تلك المبالغ والمستندات الدالة على إنجاز الأعمال



مهند الساير

من السلسلة الأولى وعددها، كذلك عدد الحالات المصابة بفيروس كورونا المتحور من المصدر البريطاني ومن السلسلة ذات المصدر الجنوب أفريقي خلال الفترة من 2021/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

5- هل زودتم بإحصائيات حول عدد الكوادر والوفدين الذين دخلوا البلاد منذ إعادة تشغيل الرحلات الجوية في مطار الكويت الدولي ومطار (4) ومبنى طيران الجزيرة، ورحصائية بعدد الوافدين الذين دخلوا البلاد من تاريخ 2020/12/21 حتى تاريخ ورود هذا السؤال ونوع وظائفهم مع استبعاد العمالة المتزيلة؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي:
نظراً لأن مهنة الطب من المهن الشاقة والتي يحتاج العاملون فيها للراحة للتخفيف من الضغوط، إلا، وزارة الصحة إثر جائحة كورونا أصدرت عدة تعاميم تنظيمية تتعلق بإجازات العاملين بوزارة الصحة، حيث صدر في تاريخ 2020/2/24 التعميم رقم (17) لسنة 2020 بإيقاف كافة الإجازات لموظفي الوزارة وحتى إشعار آخر.

تم بتاريخ 2020/8/31 صدر التعميم (107) لسنة 2020 بالسماح للعاملين بالوزارة بالتمتع بالإجازة الدورية وفقاً للضوابط المشروطة على أن يعمل بالقرار حتى نهاية شهر أكتوبر 2020، تبعه التعميم (135) لسنة 2020 المؤرخ في 2020/11/1 بتعديل العمل بالتعميم (107) لسنة 2020.

وفي تاريخ 2021/1/21 صدر التعميم (8) لسنة 2021 بشأن استمرار

خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

6- هل تلتقيتم بقرارات الاعتراض على الحفظ من المبلغين أو الجهات الحكومية خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بعددها.

7- إجراءات النيابة العامة لاسترجاع أموال المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية داخل الكويت وخارجها إلى الخزينة العامة للدولة والمدان بها مدير عام المؤسسة السابق.
سؤالان إلى وزير الصحة الشيخ د. باسل الحمود، نص السؤال الأول على ما يلي:

انتهى اجتماع مجلس الوزراء الاستثنائي المنعقد برئاسة سمو رئيس الوزراء في يوم الأربعاء الموافق 2021/2/3 بإصدار حزمة قرارات بناء على توصيات السلطات الصحية في البلاد ولجنة طوارئ كورونا التي تترأسها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- هل وردت اليكم دراسة حول حجم الأضرار الاقتصادية وحجم الخسائر الواقعة على المشاريع نتيجة قرار إيقاف النوادي الصحية ومحلات العناية الشخصية (الصالونات والمنتجعات الصحية) وإغلاق جميع الأنشطة التجارية وصلات استقبال المطاعم من الساعة الثامنة مساءً حتى الخامسة صباحاً؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة من تلك الدراسات مع تحديد الجهات التي أعدتها.

2- هل وردت اليكم دراسة حول أوضاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والمالية في ظل جائحة كورونا والضرر المباشر الواقع عليها نتيجة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء استناداً إلى توصيات السلطات الصحية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويد بصورة منها مشفوعاً بها التوصيات ومرقفاً بها أي قرارات صدرت للتخفيف من العبء المالي والخسائر على أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
3- هل اكتشف عدد من شهادات فحص (PCR) مزورة لعدد من الوافدين ممن دخلوا البلاد خلال الفترة الماضية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويد بالإجراءات والقرارات المتخذة في هذا الشأن والمستندات التي تثبت ذلك.

4- إحصائيات دقيقة مفصلة للحالات المصابة بفيروس كورونا المستجد

وجه النائب مهند الساير 5 أسئلة برلمانية إلى وزراء العدل والصحة و«شؤون مجلس الوزراء»، في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤالان إلى وزير العدل د.نواف الياسين

نص السؤال الأول على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- إحصائية تفصيلية بعدد حالات التسرب الوظيفي سواء بالاستقالة أو النقل أو السحب في قطاع التطوير الإداري في وزارة العدل في الفترة من 2016/12/25 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2- هل وردت شكاوى من موظفي الوزارة ضد أي من الموظفين في الوظائف الإشرافية (رئيس قسم - مراقب - مدير) في قطاع التطوير الإداري في الوزارة في الفترة من 2016/12/25 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عن الشكاوى والتحقيقات التي أجريت في الشؤون القانونية وكذلك المكتب الفني والقرارات التي انتهت إليها تلك التحقيقات والقرارات والإجراءات المتخذة في ذلك السياق إن وجدت.

3- هل هناك شكاوى حفظت دون فتح التحقيق بهما م الوكيل المساعد لقطاع التطوير الإداري في الوزارة؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بصورة ضوئية عنها مع بيان بأسباب الحفظ.

ونص السؤال الثاني على ما يلي: يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- إحصائية توضح عدد الأحكام النهائية الصادرة بإدانة للمتهمين في قضايا المال مشفوعاً بها المبالغ المالية محل الاتهام خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

2- قيمة المبالغ المحصلة والمستردة من المتهمين في قضايا التعدي والاختلاس والاستيلاء على المال العام خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

3- إحصائية توضح عدد الأحكام النهائية في قضايا الأموال العامة التي نفذت والتي لم تنفذ مع بيان أسباب عدم التنفيذ خلال الفترة من 2010/1/1 حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4- عدد البلاغات التي سجلت بشأن الأموال العامة لدى النيابة العامة في عام 2020.

5- عدد البلاغات في قضايا الأموال العامة التي حفظت وأسباب الحفظ

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٤	٣٧٣٣

الحويلة يسأل وزير المالية والعدل عن تقارير ديوان المحاسبة والغرامات الجزائية



د. محمد الحويلة

والمستحقات المتراكمة عليها كل جهة على حدة. و سؤال اخر الى وزير العدل ، ونص على ما يلي: لوحظ تراخي وزارة العدل في إجراءات تحصيل الإيرادات الخاصة بالغرامات الجزائية واستمرار عدم تحصيلها لأكثر من سنة مالية والبالغ جملتها (14.353.094/000) دينار كويتي للقضايا الصادرة بها أحكام نهائية عن الفترة منذ عام 2005 حتى عام 2020 بالمخالفة لقانون تحصيل الرسوم القضائية وقواعد تنفيذ الميزانية.

ولما كان عدم ضبط إجراءات التحصيل للحد من تراكم هذه المبالغ يعد هدرا للمال العام، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- لماذا لم تُحصل هذه المبالغ حفاظا على المال العام وللحد من تراكمها؟

2- ما إجراءات التحصيل المتبعة لدى وزارة العدل في تحصيل الغرامات؟ وهل يتم التنسيق مع جهات أخرى لتحصيل هذه المبالغ؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فما هذه الجهات؟ وما الإجراءات التي اتخذت من جانبها؟

وجه النائب د. محمد الحويلة 3 أسئلة إلى وزيرين في الحكومة السابعة والثلاثين السابقة، هما وزير المالية خليفة حمادة ووزير العدل نواف سعود الياسين، جاءت كما يلي: سؤالان إلى وزير المالية، ونص السؤال الأول على ما يلي:

ذكر ديوان المحاسبة في تقريره عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته عن قيام وزارة المالية بإعفاء إيرادات المعدات المستوردة لإحدى الشركات الأجنبية من الضريبة المستحقة بلغ (26.235.979/000) دينار كويتي، على الرغم من عدم وجود ما يفيد إعفاء التوريدات الخارجية بين دولة الكويت وجمهورية سنغافورة وذلك بعد مخالفات المرسوم رقم (3) لسنة 1955 بشأن ضريبة الدخل الكويتية وتعديلاته، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1- ما أسباب إعفاء إيرادات المعدات المستوردة لهذه الشركة وعدم تحصيل المبلغ المذكور لضمان عدم ضياع المستحقات الضريبية على الخزينة العامة؟

2- هل تمت إعادة محاسبة الشركة المذكورة وإخضاع كامل إيراداتها المحققة بالبلاد للضريبة؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بما يقبض ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فما الأسباب المانعة لذلك؟

ونص السؤال الثاني على ما يلي: ذكر ديوان المحاسبة في تقريره عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات المشمولة برقابته عن تراكم مبالغ مستحقة واجبة التحصيل لدى جهات عدة والمقيدة بالحسابات الإحصائية منها الإدارة العامة للجمارك حيث بلغت جملة المستحقات المتراكمة نحو (211) مليون دينار كويتي من دون تحصيلها، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: لماذا لم تُحصل هذه المبالغ حفاظا على المال العام وللحد من تراكمها ومنعاً لسقوطها بالتقادم؟ وهل توجد معوقات تحول دون تحصيلها؟ إذا كانت الإجابة الإيجابية، فيرجى تزويدي بها، مع ذكر أسماء الشركات والجهات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٤	٣٧٣٣

يعود لابنته المتحفظ على أموالها... وكان يخطط للسفر به إلى دبي

«التجارة» تحيل للنيابة والد فاشينستا بذهب... فواتيره مشكوك فيها

| كتب رضا السناري |

10 آلاف دينار، فيما تضمنت الفاتورة الثانية 7 قطع مرصعة بالماس، وزنها يعادل 48.9 قيراط، بسعر 25 ألف دينار، علاوة على فاتورة بـ 3 قطع الماس، وزنها 3.75 قيراط، بسعر 27 ألف دينار. ولغنت المصادر إلى أن «التجارة» أحالت الواقعة إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه مناسباً.

لها أن ملكية الذهب المطلوب إخراجها من الكويت تعود إلى ابنته الفاشينستا، واتضح بعد مطابقة الفواتير أنها مسجلة باسمها، ما حدا بمسؤولي الوزارة للاشتباه بالفواتير المقدمة وشكوكهم بها. وبيّنت المصادر أن الفاتورة الأولى كانت تشمل 29 قطعة ذهب، بوزن 556.8 غرام، بسعر يقارب

والد الفاشينستا طلب من وزارة «التجارة» التصريح له بالسفر إلى دبي حاملاً كمية من الذهب والماس، معززاً موقفه بثلاث فواتير تثبت ملكيته للكمية، وذلك حسب الإجراءات المتبعة مع الوزارة والسفر في مثل هذه المواقع، لكن المفاجأة أنه وأثناء تدقيق «التجارة» على صحة الفواتير المقدمة من الوالد، تبين

وأوضحت المصادر أنه ثبت للوزارة أن ملكية كمية الذهب المطلوب الترخيص بخروجها من الكويت تعود إلى إحدى الفاشينستات اللاتي تقرر التحفظ على أموالها بأمر من النائب العام، وأن هذه الكمية تندرج ضمن الأصول المملوكة قبل صدور قرار التحفظ. وتعود تفاصيل الواقعة إلى أن

عادت قضية «الفاشينستات» إلى الواجهة مجدداً، لكن هذه المرة من نافذة الذهب، حيث علمت «الراي» أن وزارة التجارة والصناعة أحالت إلى النيابة كمية من الذهب تتجاوز قيمتها 62 ألف دينار، كان مخطط السفر بها إلى دبي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٢١	١٥١١١

«التمييز» تلزم «التأمينات» بصرف علاوة لأبناء متقاعدة مطلقه من غير كويتي

● حسين العبدالله

قضت محكمة التمييز المدنية، برئاسة المستشار عادل العيسى أمس، بإلزام المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، بصرف العلاوة الاجتماعية لأربعة أبناء لمواطنة مطلقه من غير كويتي، بواقع 50 ديناراً لكل منهم، بعدما أثبتت

المواطنة عبر محاميتها بدر العتيبي عجزهم وعدم قدرتهم على العمل. وقالت «التمييز»، في حيثيات حكمها البارز، بعدما ألزمت «التأمينات» بصرف تلك العلاوة منذ عام 2016، وهو تاريخ تقاعد المواطنة من إحدى شركات الدولة، إن المواطنة رفعت دعواها بالمطالبة بحق من الحقوق

المقررة بموجب قانون التأمينات الاجتماعية، ابتداءً، يتعلق بصرف تلك العلاوة فقط دون تعديل ما تم صرفه من معاشها التقاعدي، ولذلك فإن دعواها مقبولة. وافتت المحكمة إلى أن الخبير المنتدب في الدعوى انتهى إلى أن المؤسسة قد حسبت للمواطنة معاشها التقاعدي، وتم إخطارها بربطه منذ عام 2016، غير <<02

أنها لم تحتسب علاوة أولادها بمقدار 50 ديناراً لكل منهم، كما لم تقدم «التأمينات» ما يثبت إضافتها تلك العلاوة إلى راتب المواطنة التقاعدي، وهو ما تقضي به المحكمة باحتساب العلاوة للأولاد الأربعة، حسب النظم المعمول بها حتى تاريخ الاستحقاق.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٢-١	٤٦٧٧

تونس: حكم بسجن بلحسن الطرابلسي 10 سنوات بتهمة الفساد



ذكرت وكالة تونس أفريقيا للأخبار، أن محكمة تونسية قضت بسجن بلحسن الطرابلسي، شقيق أرملة الرئيس التونسي السابق زين العابدين بن علي، عشرة أعوام بتهمة الفساد.

كما حكمت المحكمة بالسجن ثمانية أعوام على سامي الفهري مالك قناة الحوار التلفزيونية في القضية نفسها. وغرمت المحكمة الرجلين 40 مليون دينار (14.51 مليون دولار) لاستغلالهما موارد التلفزيون الرسمي لصالح شركة خاصة وتحويلهما إيرادات الإعلانات إلى شركتهما.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	٢٠٢١-٣-١٠	٦	٢٦٢٠



وفيات

الوفيات

- عيسى إبراهيم ذياب علي، 56 عاماً، (شييع)، تلفون: 99499454
- بتول جاسم محمد بومجداد، 27 عاماً، (شييعت)، تلفون: 66112113
- خالد صال سلمان العطار، زوجة/ طارق أحمد الفودري، 58 عاماً، (شييعت)، تلفون: 99898271, 97505059
- عايشة محمد يعقوب بوحيمد، أرملة/ عبدالله محمد العسيري، 84 عاماً، (شييعت)، تلفون: 99044661
- علي عبدالله حسين الصيرفي، 64 عاماً، (شييع)، تلفون: 65707775
- منيرة محمد الطريجي، أرملة/ إبراهيم عبدالعزيز الربيعة، 89 عاماً، (شييعت)، تلفون: 99604544, 99064242
- محمد ناصر العبدالمحسن، 99822660
- العبدالعالي، 74 عاماً، (شييع)، تلفون: 99722726, 99014954
- بدرية إسماعيل البصري، أرملة/ عبدالله علي القلاف، 76 عاماً، (شييعت)، تلفون: 67650226, 97778525
- عبدالعزيز محمد صالح العمران، 32 عاماً، (شييع)، تلفون: 55785558, 50327052, 99476971
- أحمد درعان سداح الدرعان، 73 عاماً، (شييع)، تلفون: 99990405
- فاضل جعفر عبدالله الحداد، 65 عاماً، (شييع)، تلفون: 96922252

«إنا لله وإنا إليه راجعون»